

اقتصاد

عصام شلهوب

لبنان نحو دخول نادي الدول المنتجة للنفط
أعمال الإستكشاف في 2018 والحفر في 2019

خطا لبنان في الاونة الاخيرة خطوته الاولى لدخول نادي الدول المنتجة للنفط. وافق مجلس الوزراء على منح رخصتين بموجب اتفاقي استكشاف و انتاج النفط والغاز في البلوكين 4 و 9 من اصل البلوكات العشرة، لائتلاف من ثلاث شركات هي «توتال» الفرنسية، و«ايني» الايطالية، و«نوفاتيك» الروسية

تضمن الخطوة الثانية في ان يفوض مجلس الوزراء وزير الطاقة والمياه توقيع العقود مع تحالف شركات النفط مع دفع الكفالات، على ان يعقب ذلك تقديم الشركات «خطة الاستكشاف»، ثم يبدأ العمل. تتمثل الخطوة الثالثة بعملية بدء مرحلة الاستكشاف التي تمتد الى خمس سنوات. ستبدأ الشركات الملتزمة بالتنقيب عن النفط والغاز عمليا عام 2019، بعد نهاية كل المعاملات الورقية، الادارية، المصرفية، السكنية، رخص العمل وغيرها من الاجراءات الروتينية التي تقوم بها اي شركة خارجية تأتي للعمل في لبنان. لكن بدء الحفر، في حال اسفر عن كميات تجارية من النفط والغاز، لا يعني بداية جني الارباح. فلبنان يحتاج الى فترة اقلها 8 سنوات للحصول على عائدات نفطية او غازية من المبيعات، وهو الربح المعرض لتقلب اسعار النفط ايضا.

رئيس هيئة ادارة قطاع البترول وليد نصر اكد لـ«الامن العام» ان الائتلاف الذي تم منحه رخصتين بتروليتين حصريتين بموجب اتفاقي استكشاف و انتاج، يتمتع بخبرة تقنية عالية وامكانيات مالية كبيرة، وبقدرة مرتفعة على تأمين الاسواق لاي اكتشاف قد يتحقق. بالتالي يعد الائتلاف شريكا مناسباً للبنان في هذه المرحلة من مساره البترولي.

هل خطا لبنان خطوته الاولى نحو ان يكون دولة نفطية؟

مرحلة الاستكشاف المقبلة، ومتابعة اعمال الشركات بما يتلاءم مع القوانين والانظمة اللبنانية الموضوعية بناء على افضل المعايير العالمية في صناعة استخراج البترول. وقد استفاد لبنان خلال هذه المدة من برامج عدة للدعم، اهمها برنامج النفط من اجل التطوير النروجي الذي سمح للبنان بالاطلاع على الخبرة النروجية العريقة في هذا القطاع، والحصول على التدريب والدعم التقني اللازم. ويتوجب عليه في المرحلة المقبلة العمل على تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية لكي يتم التعامل مع هذا القطاع بالحرفية اللازمة وبالسرعة المطلوبة. من الامور الاساسية ايضا ان يتم التخطيط لهذا القطاع بتكامل مع قطاع الطاقة في لبنان، ومع النظرة الاقتصادية الشاملة للقطاعات الانتاجية الاخرى، بحيث يشكل عندئذ رافعة للاقتصاد ما يزيد المنفعة العامة للبنان واللبنانيين.

كيف يحضر لبنان البنى التحتية والبشرية لمواكبة المرحلة الجديدة المقبلة؟

على الصعيد البشري، تعمل الهيئة مع كل من وزارات المال والبيئة والعمل والاشغال العامة والنقل، ومع الجيش اللبناني ومؤسسات حكومية اخرى، على انشاء فريق عمل مطلع على تفاصيل صناعة استخراج البترول ومتمكن من اداء دوره فيها. واستفاد لبنان من دعم كل من الزوج والامم المتحدة والاتحاد الاوربي والبنك الدولي في هذا المجال. اما على صعيد البنية التحتية، فتجدر التفرقة بين تلك المتعلقة باعمال استخراج البترول والتي تقع بكاملها على عاتق الشركات العاملة، وبالتالي هي المسؤولة عن تشييدها تبعا لاتفاق الاستكشاف والانتاج



رئيس هيئة ادارة قطاع البترول وليد نصر.

بناء على ذلك، يتبين ان الائتلاف الذي تم منحه رخصتين بتروليتين حصريتين بموجب اتفاقي استكشاف و انتاج، يتمتع بخبرة تقنية عالية، وامكانيات مالية كبيرة، وبقدرة مرتفعة على تأمين الاسواق لاي اكتشاف قد يتحقق. وبالتالي يعد الائتلاف شريكا مناسباً للبنان في هذه المرحلة من مساره البترولي.

هل تعتقد ان الشركات الملتزمة اشترت سمكا في بحر؟

صناعة استخراج النفط تقويم بطبيعتها على المخاطر والعمل من ضمنها، وشركات البترول على دراية بهذه القواعد الاساسية. بالتالي، فهي تقرر العمل في منطقة ما من عدمه بناء على دراستها للمخاطر الجيولوجية والتقنية والمالية وكذلك المخاطر الجيوسياسية. ان الشركات بناء على اتفاقي الاستكشاف والانتاج، تتحمل كامل التكاليف وكامل المخاطر في مرحلة الاستكشاف، وبالتالي لا تتمكن من تغطية تكاليف اعمال الاستكشاف الا اذا تمكنت من تحقيق اكتشاف تجاري وبدأت الانتاج. لذلك، تكون الشركات مهتمة بالتوصل الى اكتشافات تجارية بالقدر نفسه ان لم يكن بقدر اكبر من الدولة. مجرد قدرة لبنان على جذب شركات من مستوى Total و Eni و Novatek تشير الى الامكانيات الجيدة لحصول اكتشافات تجارية في الرقعتين 4 و 9 وهذا عامل اطمئنان.

ما هو المتوقع من عملية التلزم الاولى، وهل ستساعد نتائجها لبنان في عملية التفاوض المقبلة؟

بناء على العرضين اللذين تقدم بهما ائتلاف الشركات، سيتم حفر اربع ابار استكشاف على الاقل في غضون خمس سنوات (اثنان في الرقعة 4 واثنان في الرقعة 9)، مع امكان حفر بئر استكشاف خامسة (في الرقعة 4). وستشهد سنة 2019 حفر بئر واحدة على الاقل في كل من الرقعتين 4 و 9. واذا ادت اي من هذه الابار الى تحقيق اكتشاف

”
حصّة الدولة اللبنانية من
العائدات بين 55% و 71%
الصدوق، السيادي
يحدد طريقة ادارة
العائدات المالية

“

73 بلدا، 27 منها في اوروبا، وبلغ مجموع اصولها 134 مليار دولار، وهي حاضرة بقوة في قبرص ومصر، وتمكنت من تحقيق اكبر اكتشاف للغاز في مياه المتوسط (اكتشاف ظهر)، وذلك في المياه البحرية المصرية عام 2015.

3- تمتلك Novatek 39 رخصة استكشاف و انتاج، وتنتج من 13 حقلا بتروليا. تعد ثالث شركة في العالم من بين الشركات المدرجة في الاسواق، استنادا الى احتياطها الغازي المثبت، ويبلغ حجم اصولها 14.4 مليار دولار.

الذي سيوقع معها، وبين البنية التحتية التي ستنشأ لايقال البترول او الغاز الى السوق المحلية بعد نقطة التسليم التي تنتهي عندها مسؤولية الشركات. عند حصول اكتشافات تجارية، يكون في الامكان الشروع في النقاش حول اجدى السبل لانشاء هذه البنية، اما عبر استثمارات مباشرة للدولة، او عبر شراكة مع القطاع الخاص.

الى ماذا تشير عملية اختيار مجموعة الشركات التي وقع عليها التلزم، خصوصا وان لها خبرة عالمية في مجال استخراج النفط؟

تقدم ائتلاف شركات يتألف من Total و Eni و Novatek بعرضي مزايادة على الرقعتين 4 و 9:

1- تعد Total من بين اكبر عشر شركات بترول في العالم، وتمارس الانشطة البترولية في اكثر من 130 بلدا، ويبلغ حجم اصولها 231 مليار دولار. كذلك لها حضورها القوي في منطقة البحر المتوسط وفي كل من قبرص ومصر.
2- Eni هي شركة بترولية تعمل في اكثر من

إنتو الأمل و نحننا الأمان



٧٢ سنة



■ كيف ستم ادارة العائدات المالية الناتجة من الانشطة البترولية؟
□ ينص قانون الموارد البترولية في المياه البحرية على ان العائدات البترولية يجب ان توضع في صندوق سيادي ينشأ بموجب قانون. هذا القانون عند صدوره يحدد طريقة ادارة العائدات المالية الناتجة من الانشطة البترولي.

■ هل بدأت ورشة تعديل القوانين المرتبطة بشكل غير مباشر بقطاع البترول، كمثل قوانين العمل والنقل والطيران المدني؟
□ لدى لبنان منظومة قانونية متكاملة من حيث قوانين العمل والنقل والطيران المدني، لكن قد تحتاج الى بعض التعديلات التي يمكن ان يتم معرفتها من خلال تطبيق الانشطة البترولية. هذا العمل يحتاج الى متابعة من وزارات عدة، وسوف تقوم الهيئة بابلاغ الوزارات المعنية في حال وجدت انها تحتاج الى اقتراح مشاريع قوانين تعديلية.

■ من سيتولى عمليات التأمين على المنشآت؟ هل ستلزم عبر شركات دولية او محلية، ام انها ستكون عرضة للمساومات والاتفاقات الجانبية؟

□ على الشركات البترولية القيام بمناقصات عمومية لاجراء اي تعاقد لاي غاية، في حال كانت قيمة هذه العقود تفوق خمسين الف دولار اميريكي. قيام شركات الضمان اللبنانية بتأمين الانشطة البترولية التي تذكرها المادة 73 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، على سبيل المثال لا الحصر، تعود الى امكانات هذه الشركات. هنا يقتضي التذكير بان المنظومة التشريعية اللبنانية تمنح الشركات اللبنانية تعاملات تفضيلاً بنسبة 10% لمقدمي الخدمات، وبنسبة 5% للموردين، على ان يتمتع مقدم الخدمات او المورد اللبناني بكل المعايير التقنية والمالية التي تطلبها الشركات. ينطبق هذا المبدأ على كل اعمال التعاقد ومن ضمنها التأمين، مع الاخذ في الاعتبار قدرة الشركات اللبنانية على ضمان هذه الانشطة الضخمة، والتعامل مع قطاع في هذا الحجم.



ائتلاف الشركات يتمتع بخبرة تقنية عالية وقدرات مالية كبيرة.

الصندوق السيادي يحدد طريقة ادارة العائدات المالية



تجاري او اكثر، فذلك سيؤدي تلقائياً الى رفع قيمة الرقع الاخرى في المياه اللبنانية بعد ان يكون قد تأكد ان الانظمة الجيولوجية الموجودة تحتوي على موارد بترولية تجارية. بالتالي، يؤدي ذلك الى تحسين شروط الدولة اللبنانية في اية دورة تراخيص لاحقة. لهذه الاسباب، اعتمد لبنان سياسة التلزم التدريجي التي تؤدي الى زيادة المعرفة البترولية للمياه البحرية اللبنانية، ورفع قيمة الموارد الموجودة تباعاً.

متحركة تزداد مع ازدياد الانتاج او ارتفاع الاسعار، وتكون خاضعة للمزايدة بناء على اربعة عناصر.

3- الضرائب: اهمها ضريبة الدخل التي نسبتها 20% ويدفعها ائتلاف الشركات من حصته من بترول الربح.

بناء على عرضي المزايدة اللذين قدما، تراوحت حصة الدولة الكاملة في الرقعة 4 بين 65 و71%، وفي الرقعة 9 بين 55 و63%، وهي نسب جيدة على اعتبار ان لبنان يقوم بدورة تراخيص للمرة الاولى في تاريخه.

■ على اي اساس تم تحديد حصة لبنان من الانتاج في المرحلة الاولى؟
□ تتألف حصة الدولة الاجمالية من الانتاج، من ثلاثة عناصر:

1- الاتاوة: وهي نسبة تحسم مباشرة للدولة اللبنانية من الكمية المنتجة، وتعادل 4% للغاز، وتتراوح بين 5 و12% للنفط بناء على معدل الانتاج.
2- حصة الدولة من بترول الربح: وهي نسبة